

التكنولوجيات والقيم الأثر على الشباب

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إحالة ذاتية رقم 2017/31

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

التكنولوجيات والقيم الأثر على الشباب

إحالة ذاتية رقم 2017/31



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

إحالة ذاتية رقم 2017/31

- طبقا للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- استنادا إلى قرار المجلس بإعداد تقرير حول موضوع «التكنولوجيات والقيم: الأثر على الشباب» في إطار إحالة ذاتية؛
- استنادا إلى قرار مكتب المجلس تكليف اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام بإعداد تقرير حول الموضوع؛
- على إثر مصادقة الجمعية العامة للمجلس بشبه الإجماع على التقرير حول «التكنولوجيات والقيم: الأثر على الشباب» بتاريخ 21 دجنبر 2017؛

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره:

التكنولوجيات والقيم الأثر على الشباب

تم إعداد التقرير من طرف

اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام

رئيس اللجنة : السيد لحسن حنصالي
مقررة اللجنة : السيدة لطيفة بنواكريم
مقرر الموضوع : السيد أمين منير العلوي

الإيداع القانوني : 2018MO2141

ردمك : 3-35-635-9954-978

ردمد : 2335-9234

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الطباعة : Canaprint

الفهرس

11	ملخص
17	ديباجة
19	ا. مستندات معيارية
21	اا. التأثير العام للتكنولوجيات الرقمية
25	ااا. في مسألة القيم والتكنولوجيا
29	ا. رهانات الوعي بالرقمي والتربية على مقتضياته
35	ا. ملخص تركيبي للبحث حول أثر «التكنولوجيات والقيم» على الشباب
35	1.5 تقديم
36	2.5 معاينات
39	3.5 خلاصات البحث
41	ا. توصيات
45	ملاحق
45	الملحق الأول: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام

ملخص

مقدمة

اعتبارا لكون المجتمعات تواجه، اليوم، تحديًا حضاريًا وسياسيًا غير مسبوق يتمثل في ما تقوم به التكنولوجيات الرقمية من «ثورة» على أشكال التنظيم والحياة والقيم كافة. فهي بصدد إحداث تحولات اقتصادية وثقافية وسياسية بسرعة مذهلة، بسبب قوتها وقدرتها على الانتشار والتمدد، لدرجة يجد أصحاب القرار والفاعلون الاجتماعيون أنفسهم مطالبين بإنتاج فهم مناسب لما تتطلبه هذه التكنولوجيات من رهانات ثقافية وقيمية مستجدة.

وفي ضوء هذه التحولات بدا من المطلوب المساهمة في فتح مناقشة جماعية حول موضوع «التكنولوجيات والقيم»، بواسطة الكشف عن مظاهر التحولات الحاصلة بفعل هذه التكنولوجيات، واستجلاء توجهات ومواقف بعض الفئات الاجتماعية، ولا سيما في أوساط الناشئة والشباب، وتأثير التكنولوجيات الرقمية في حياتهم وعملهم، وتواصلهم وترفيهم، وانعكاسها على السلوكات والقيم المؤسسة للعيش المشترك من قبيل التضامن والتسامح والحرية والمساواة والصدق والعمل والسلطة والرابط الاجتماعي.

ولذلك سعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال انكبابه على هذا الموضوع، إلى تسليط الضوء على التغيرات التي يمكن أن تنجم عن الاستخدام المتنامي للتكنولوجيات الرقمية في ما يتصل بحماية القيم التي تشكل ركيزة تماسكنا الاجتماعي.

وانطلاقا من السند الدستوري الذي يؤكد في تصديره على أن «المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل إقامة مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة»، فقد تمّ الوقوف عند تمثل هذه التكنولوجيات وتأثيرها على الروابط الاجتماعية والقيم، لا سيما بالنسبة للناشئة والشباب الذين فتحو أعينهم على الأدوات الرقمية، واستدمجوها في كل مستويات وجودهم الإدراكي والشعوري والاجتماعي والثقافي (الترفيهي والتعليمي، أي أن استعمال التكنولوجيات غدا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالبناء الاجتماعي وما يقوم عليه من قيم وهوية ومقومات ثقافية.

معاينات أساسية للبحث الميداني

ونظرا لغياب دراسات معمقة بالمغرب حول التفاعل بين القيم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، تبين أنه من الأجدر القيام ببحث ميداني بهدف تسليط الضوء على مدى انتشار المجال

الرقمي وطبيعته والمكانة التي بات يحتلها في الحياة الشخصية والمهنية للمستجوبين، فضلا عن الوقوف على تمثلاتهم ومواقفهم إزاء قيم أساسية من قبيل الهوية والتسامح والصدق والعمل والعلاقة مع الآخر.

وفي ضوء نتائج البحث برزت أربعة دروس كبرى يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. على مستوى استعمال الأنترنت غلبت الجوانب الإيجابية بنسبة ثلاثة أرباع المستجوبين الذين صرحوا بأنه جيد جدًا أو جيد في مجالات العمل والدراسة (62% يعتبرون البحث عن المعلومات مهم جدًا)، وأكثر قليلا من النصف يرون أن الأنترنت يساهم في تقوية الروابط العائلية. أما بخصوص الجوانب السلبية، فلا يبدو أن الإدمان يشكل انشغالا كبيرا؛ إذ 20% من المستجوبين على استعداد للاستغناء عن الأنترنت نهائيا. إلا أننا نسجل أن أكثر من ثلث المستجوبين يقضون 4 ساعات أو أكثر في اليوم مع الأنترنت. أما درجة تأثيره على التركيز في العمل أو الدراسة فإن نصف المستجوبين يعتبرون ذلك منعما، في مقابل 24,2% يرون، على العكس من ذلك، أن تأثيره حقيقي، بل ومهم.
2. على مستوى موقف المستجوبين من الأنترنت، فإنهم يعتبرونه آمنا، نسبيا، بحكم أن الثلثين منهم يستعملون هويتهم الحقيقية. إلا أنهم يقدرون بأن أهم الحدود التي يراعونها في استعمالهم للأنترنت هي من طبيعة دينية ثم تليها اعتبارات سياسية.
- وبخصوص الإنتاج في الأنترنت فإنه يبدو ضعيفا نسبيا، بحيث إن ثلث المستجوبين يلجأ إلى إعادة نشر (وإعادة تغريد) المعلومات. وبصفة عامة فإن صدقية المعلومات في الأنترنت تعتبر متوسطة بالنسبة لأكثر من نصف الأشخاص المستجوبين.
- وحسب النتائج، إذا كانت 37,8% من المستجوبين يعتبرون أن الأنترنت لا ينتج العنف إلا قليلا، أو لا ينتجه تماما، فإن 29,5% يرون العكس تماما. وأما المواقع التي تعتبر الأكثر عنفا فهي المواقع الإباحية، ومواقع التواصل الاجتماعي، ومواقع الجماعات الإرهابية التي تحرض على الكراهية.
3. يحمل المستجوبون نظرة إيجابية عن التكنولوجيات الجديدة وعن تأثيرها على شروط الحياة والعمل. ويبقى ولوج المعرفة المكسب الأكثر أهمية عندهم، في حين يعتبرون أن المخاطر المحتملة الظاهرة تتمثل في الإدمان، والتأثير السيء لبعض المواقع، والاستعمال السيء للمعطيات الشخصية، أو تخريب العلاقات العائلية والإنسانية؛
4. أما على مستوى القيم، فإن ثلاث أرباع المستجوبين يصرحون بأنهم يعتزون، أو يعتزون كثيرا بانتمائهم للأمة المغربية. ويعتبرون بأن الهوية المغربية في الأنترنت تتحدد، أساسا، في التبادل بالدرجة المغربية، والتضامن مع المغاربة الآخرين في الأنترنت، والدفاع عن المغرب في مواقع التواصل الاجتماعي. ومن جهة أخرى إذا كان التسامح قيمة مهمة فإن

تأثيرها في الأترنت ينظر إليه بطريقة متفاوتة؛ إذ 16,7% يرون بأن الأترنت يشجع على التسامح، و11,1% يرون عكس ذلك تماما.

توصيات

وفي ضوء هذه المحددات والمرجعيات، وبناء على نتائج الدراسة الميدانية التي استعرضها هذا التقرير، يدعو المجلس إلى:

أولاً: إطلاق نقاش وطني واسع حول «التكنولوجيات والقيم»، تشارك فيه كل الفعاليات الوطنية المعنية بالموضوع، من أجل بلورة رؤية جماعية عن التحديات التي تطرحها هذه الإشكالية على المجتمع المغربي؛

ثانياً: إجراء بحث وطني أكثر شمولية حول إشكالية «التكنولوجيات والقيم»، وتأسيس مرصد وطني لتتبع تأثيرات التكنولوجيات على القيم؛ والتوعية، بما فيها القانونية، بالمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة: المعلومات الخاطئة، التطرف، الانحراف، الإدمان، المساس بالحياة الخاصة والمعطيات الشخصية، الجريمة الالكترونية، والأضرار الصحية والاجتماعية والبيئية، الخ.

ثالثاً: ضرورة إرساء استراتيجية ثقافية وتربوية وطنية عصرية ملائمة للعرض الرقمي، وخلق دينامية تستعمل صيغا وأساليب جذابة ومحفزة للشباب، للانخراط المؤسسي الجماعي في طموح حقيقي على جميع المستويات، التشريعية والضرائبية والتنظيمية والمادية.

واعتباراً لذلك يوصى ب:

1. الإدماج الأمثل للتكنولوجيات الرقمية في النظام التربوي والتعليمي، بما يجعله قادراً على بث المبادئ المحفزة على العمل والتسامح والمبادرة والتعايش، آخذة بعين الاعتبار استعمالات الأطفال والشباب وأساليب توظيفهم لها؛
2. الحرص على احترام قيم العمل والنزاهة والمساواة ونبذ التطرف والعنف، ومختلف القيم البانية، في إطار التزامات ومسؤوليات واضعي المقررات والمضامين المدرسية؛ ومراجعة محتويات ومناهج المقررات المدرسية بهدف استبعاد التوجهات المتعارضة داخل المواد المدرسة، وخلق الانسجام الضروري في منظومة القيم المزمع توصيلها واكتسابها من طرف المتعلمين والمتعلمات، مع العمل على تقوية تعليم العلوم الدقيقة والعلوم الإنسانية والآداب والفلسفة، قصد تعزيز الروح النقدية لدى المتعلمين؛
3. تعزيز المنظومة التربوية والتعليمية وتقويتها بمبادئ الانفتاح وحب المعرفة، ونشر قيم حقوق الإنسان، وتكوين الناشئة من أجل امتلاك مهارات المبادرة، والابتكار، والقابلية للتواصل والتفاعل مع الثقافات والحضارات؛

4. الاستثمار المناسب للتكنولوجيات الرقمية في تقوية برامج ومقررات التعليم الديني، بكل أصنافه، بمعارف تخوّل للأطفال والطلبة الإمكانات الضرورية لفهم ما يجري من تحولات في المغرب وفي العالم، واكتساب الحس النقدي للتمييز والمقارنة والحكم، وجعل التربية على القيم رافعة لتفادي الانزلاقات والانحرافات التي تنتج عن الإبحار في الشبكة العنكبوتية أو التبييه عنها، والتشجيع على المضامين الإيجابية التي تحتويها؛
5. العمل على برمجة مضامين في التكنولوجيات الجديدة ضمن التكوين الأساس للفاعلين التربويين، أساتذة وإدارة تربوية، معرفيا وقيميًا، لكي يكونوا قدوة في السلوك والعمل والتواصل بالنسبة للناشئة والطلبة؛
6. إعادة الاعتبار للثقافة العامة في البرامج والمناهج المدرسية وفي المدارس العليا التقنية لاكتساب المعارف المتجددة، وبناء شخصية الطالب على قيم الانفتاح والعمل والنزاهة والالتزام وقبول الآخر، وذلك بإطلاق البرامج الثقافية والفنية والرياضية داخل الفضاءات المدرسية ومؤسسات التعليم العالي؛
7. تقوية برامج وأنشطة المجتمع المدني في مجال الدفاع عن قيم المجتمع الديمقراطي والارتقاء بحقوق الإنسان؛
8. إرساء رافعات تنظيمية ومؤسسية ومادية بهدف الإدماج العقلاني للتكنولوجيات الرقمية في الحياة الثقافية، والتكيف مع مقتضيات هذه الثورة، بطرق تحصّن الهوية الوطنية وتنبه إلى القيم المخلة بالسلوك المدني والمواطنة؛
9. محاربة الاستعمالات السلبية للتكنولوجيات الرقمية في الغش والتحرش والعنف والتعصب، ومحاصرة التوظيف المخلّ بالقيم، والحرص على توعية الناشئة بمخاطر مواقع شبكات التواصل الاجتماعي التي تحرّض أو تستقطب لجماعات التطرف العنيف، وتجنّب السلوكات المضرة بالصحة والبيئة أو الإدمان؛
10. تشجيع المبادرات الاستثمارية في الثقافة الرقمية، وتحفيز الشباب على إنشاء منصات ومواقع ابتكار في المجالات الرقمية، وإعادة النظر في سياسات برامج الدعم الموجودة، مثل «تطوير» و«انطلاق» و«صندوق الخدمة الشاملة»، وتبسيط مساطر الاستفادة من مواردها، وتقييم النتائج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه البرامج؛
11. إطلاق مواقع الإنترنت الموضوعاتية ذات المضامين الهادفة، أو إغناء وتطوير الموجود منها لتقديم مضامين نصية وسمعية بصرية للشباب قصد تعزيز المعارف المدرسية والجامعية، وتقوية مهارات الحس النقدي وقيم الابتكار والتواصل والقدرة على حل المشكلات؛

12. إنتاج مواد سمعية بصرية وفنية تحتوي مضامين ورسائل بديلة تحث على التسامح والتعايش واحترام الآخر، وتحسيس المستعملين بأهمية الانتقال من المقاربات الصراعية إلى المقاربات التعاونية المبنية على التفاهم لحل المشكلات؛
13. الحرص على إعلاء قيم الانتماء الوطني واللغات الوطنية والذاكرة الثقافية المشتركة للمغاربة، والوفاء للإبداع المغربي بواسطة الاستثمار الأمثل للتكنولوجيات الرقمية لتوثيق ذخائرها وأعلامها ورموزها وفنونها (من مسرح وسينما وشعر وأمثال)، وتوفير ما يلزم من شروط التثمين والتراكم والتواصل للاستفادة منها في الممارسات الثقافية الجديدة للشباب؛
14. إنشاء «ويكيبيديا» مغربية، وشبكة مضامين في مواقع التواصل الاجتماعي باللغات الوطنية تسهل الولوج إلى خدماتها، من أجل نشر وتعميم محتوياتها على أكبر عدد ممكن من الشباب؛
15. تشجيع المبادرات التي تشتغل في مجالات التدريب الإعلامي الرقمي لمحاربة السلوكات اللامدنية أو الحاطة بالقيم والتطرف العنيف، وتطوير مساحات المناقشة حول هذا النوع من الموضوعات؛
16. إرساء إطار للتسيق بين مختلف متدخلي السلطات العمومية، جهويا ووطنيا، للتوظيف الرقمي للتراث في أكثر تعبيراته إشراقا وإبداعا وسماحة، وتحويلها، بفضل طاقات وقدرات الشباب والمبدعين، إلى رأسمال قابل للاستثمار ثقافيا؛
17. دعم وتشجيع الجامعات ومراكز البحث الوطنية من أجل الاهتمام بإنجاز أبحاث ودراسات تساعد على تمكين المغرب من تطوير قدرات وتكنولوجيا رقمية وطنية تستجيب لحاجياته الحيوية في كافة المجالات وتضمن له موقعا متقدما بين الدول كفاعل تكنولوجي واقتصادي.

دياجية

تواجه المجتمعات، اليوم، تحدياً حضارياً وسياسياً غير مسبوق يتمثل في ما تقوم به التكنولوجيات الرقمية من «ثورة» على أشكال التنظيم والحياة والقيم كافة. فهي بصدد إحداث تحولات اقتصادية وثقافية وسياسية بسرعة مذهلة، بسبب قوتها وقدرتها على الانتشار والتمدد، لدرجة تجد النخب والمجتمعات نفسها وكأنها مطالبة بإنتاج فهم مناسب لما تتطلبه هذه التكنولوجيات من «زمن سياسي جديد» ومن رهانات ثقافية وقيمية مستجدة.

ويُجمع الباحثون والمهتمون بهذه «الثورة» على أنه لا مناص من طرح جملة أسئلة تفترض تقديم أجوبة ضرورية تهتمّ حاضر مجتمعنا ومستقبله. وهي أسئلة تتعلّق بالوظائف التي تقوم بها التكنولوجيات الرقمية في تنظيم الحياة والعلاقات الإنسانية في مغرب اليوم.

بدا من المطلوب المساهمة في فتح مناقشة جماعية حول موضوع «التكنولوجيات والقيم»، وذلك بواسطة الكشف عن مظاهر التحولات الحاصلة بفعل هذه التكنولوجيات، واستجلاء توجهات ومواقف بعض الفئات الاجتماعية، ولا سيما في أوساط الناشئة والشباب، بخصوص أدوار التكنولوجيات الرقمية في حياتهم، وعملهم، وتواصلهم، وترفيههم. وتأثيرها على السلوكات والقيم المؤسسة للعيش المشترك من قبيل التضامن، والتسامح، والحرية، والمساواة، والصدق، والعمل، والسلطة، والرابط الاجتماعي؛ إذ يبدو وكأن الشباب والناشئة، الذين يستعملون هذه التكنولوجيات أو يتخذونها مرجعاً، منزوعي السلاح أمام تأثيرها، فيجدون أنفسهم حيال وضعيات يوازي فيها فقدان البوصلة، قيمياً، وجود خطابات تولد الاهتزاز وتعبّر عن وعظها ورسائلها من خلال الأنترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي ومن شأنها أن تساهم في قطع الروابط الاجتماعية وأن تضرب في العمق القيم المشار إليها أعلاه والتي تشكل القيم البانية لمجتمعنا.

وتسعى اللجنة الدائمة لمجتمع المعرفة والإعلام، من خلال انكبابها على هذا الموضوع، إلى تسليط الضوء على التغييرات التي يمكن أن تنجم عن الاستخدام المتنامي للتكنولوجيات الرقمية في ما يتصل بحماية القيم التي تشكل ركيزة تماسكنا الاجتماعي.

ومن أجل معالجة هذا الموضوع قامت اللجنة الدائمة بالأنشطة التالية:

- سلسلة اجتماعات ناقش فيها أعضاؤها رهانات وأبعاد العلاقة بين التكنولوجيات والقيم؛
- تنظيم جلسات إنصات مع مجموعة من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من الخبراء الذين لهم علاقة واهتماما بالموضوع؛

- تنظيم جلسات استماع مع متخصصين وباحثين في مجالات لها علاقة بالإشكالية، ومع جمعيات وهيئات اشتغلت، بطرق مختلفة، بالموضوع؛
- إنجاز بحث ميداني لاستقصاء ردود الفعل والمواقف الراهنة، وربما المستقبلية، لعينات من الناس، وخصوصا الشباب، حول تداعيات التكنولوجيات الرقمية على القيم.

1. مستندات معيارية

بناء على الدستور المغربي الذي ينصّ في تصديره على:

أن «المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل إقامة مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكمة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

كما أن الهوية المغربية تتميز بتبويء الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء.

وإدراكا منها لضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشط في هذه المنظمات، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها، من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالميا. كما تؤكد عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم».

واعتبارا للفصل 25 الذي يؤكد على أن «حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها. حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الأدب والفن والبحث العلمي والتقني مضمونة»، والفصل 26 الذي بمقتضاه «تدعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة. كما تسعى لتطوير تلك المجالات وتنظيمها، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة».

وفي ضوء الفصل 27 الذي يعتبر أنه «لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة».

واعتبارا للرسالة الملكية المنشورة في رأي المجلس الأعلى للتعليم حول «دور المدرسة في تنمية السلوك المدني» (2007)، التي أكدت على «تكوين المواطن المتشبث بالثوابت الدينية والوطنية لبلاده، في احترام تام لرموزها وقيمها الحضارية المنفتحة، المتمسك بهويته بشتى روافدها، المعتز بانتمائه لأمته، المدرك لواجباته وحقوقه. كما تستهدف تربيته على التحلي بفضيلة الاجتهاد المثمر، وتعريفه بالتزاماته الوطنية وبمسؤولياته تجاه نفسه وأسرته ومجموعه،

وعلى التشبع بقيم التسامح والتضامن والتعايش، ليساهم في الحياة الديمقراطية لوطنه، بثقة وتفاؤل، في اعتماد على الذات وتشجيع بروح المبادرة. وتندرج هذه الأهداف النبيلة في إطار خيارنا الثابت لترسيخ مغرب المواطنة المسؤولة والديمقراطية والتضامن، وتكريس دولة الحق والقانون في انفتاح على القيم الكونية».

II. التأثير العام للتكنولوجيات الرقمية

تكثف العلاقة بين التكنولوجيات والقيم العديد من المناقشات العالمية الجارية، اليوم، حول التغيرات الكبرى التي تحصل على الثقافات والسياسات، وعلى أنماط تدبير الحياة المادية، والاجتماعية والنفسية. وقد أنتج هذا المدّ الجارف للتكنولوجيات نوعين متضاربين من المواقف، حسب «ريمي ريفيل»:

■ «المتحمسون يشيدون بالإمكانيات الخارقة التي يوفرها الانترنت، خصوصا الولوج المباشر (غالبا ما يكون مجانيا) لكمية لا محدودة من المعطيات والمعلومات، وقوة التواصل والعلاقات ما بين المُبحرين في الشبكة العنكبوتية، وأيضا التنوع الكبير في الاستعمالات الجديدة الممكنة»¹. ويعتبر أصحاب هذا الرأي أننا إزاء «بروز ذكاء ابتكاري استثنائي يعبر عنه الجيل الجديد المُنغمس في الرقمي»². هذا يؤكد يوما عن يوم أننا نشهد إعادة تحديد لطرق العيش والولوج إلى المعرفة، بل ونشهد على دخول البشرية إلى مرحلة مفصلية في تاريخها بواسطة هذا الاكتشاف الرقمي.

■ في مقابل ذلك، نجد موقفاً مغايراً من التكنولوجيات يتميز بنوع من «القلق بسبب السطوة التي بدأت تمارسها على حياة الناس وعلى الروابط الاجتماعية، وما تحدّثه من تغييرات تظهر على العلاقات جرّاء الاستعمال المفرط لأدواتها، وبسبب الأشكال المختلفة للإدمان عليها»³. فضلا عن المخاطر التي تتعرض لها الناشئة بسبب ما توفره المواقع المختلفة المشارب والمذاهب من مضامين ومؤثرات، وعمّا تتعرض له الحياة والمعطيات الشخصية من رقابة أو من سهولة الكشف عنها. ويدعو بعض أصحاب هذه المواقف إلى النضال ضد سيطرة التكنولوجيات، الرقمية منها على وجه الخصوص، على حياة الناس لأنها تهدد العلاقات الإنسانية بسبب أشكال الفردانية التي تنتجها، ويدعون إلى «التحرر من الانبهار الرقمي الذي يزعج بالناشئة في نوع من العبودية الطوعية»⁴ والاستلاب، وما تمارسه من تأثير على القيم والسلوكات والعلاقات.

غير أن ثمة مواقف أخرى بقدر ما تؤكد على الأهمية الكبرى للتكنولوجيات الرقمية تدعو، في نفس الوقت، إلى الوعي اليقظ بتداعياتها السلبية على العمل والعلاقات الإنسانية والسلوكات.

إن لهذه التكنولوجيات الجديدة والأدوات الرقمية (الأنترنت، الحواسيب، الهواتف الذكية، شبكات مواقع التواصل الاجتماعي، إلخ) تداعيات واضحة على حياة الناس اليومية، حيث تقوم بتغيير جل الممارسات وطرق التعامل والتبادل وشراء وبيع البضائع مباشرة. وتتيح الحصول على

1 - مؤلف ريمي ريفيل حول الثورة الرقمية تحت عنوان:

Rémy Rieffel, Révolution numérique, révolution culturelle ?, Ed, Gallimard, Paris, 2014, P.12

2 - المصدر نفسه ص 12

3 - المصدر نفسه ص 13

4 - المصدر نفسه ص 13

المعلومات (توافر المواقع بشكل مفتوح) وولوج مصادر المعرفة (المعاجم، الموسوعات، دراسات، وكتب..) والوصول إلى معطيات تهم الصحة والنقل، وغيرها، يمكنها أن تغير، جذريا، أنماط تنظيم وتديير الشغل وأدوات الترفيه والتسلية، فضلا عن أنها تمس، من جهة ثانية، بعض التعبيرات المتعلقة بالحياة الخاصة والأمور الشخصية، كما يتم عرضها في مواقع التواصل الاجتماعي، والروابط الجديدة التي تنشأ من خلال الصداقات، ومواقع المناقشة وتقاسم المعلومات مع الآخرين. وقد قامت دراسات وبحوث واستطلاعات رأي ودراسات سوسيولوجية جرى إنجازها في عدد من البلدان عن كشف هذا الواقع والرؤى والتحديات التي أنتجتها هذه الأدوات الجديدة.

بقدر ما تؤثر هذه الثورة الرقمية في مستويات تديير شؤون الدولة والإدارة والشغل والاقتصاد فإنها تؤدي إلى خلخلة أشكال التواصل، والروابط الاجتماعية. لدرجة يذهب فيها البعض إلى أننا نشهد بروز «إنسانية رقمية». وهو ما قد يستدعي إعادة النظر في الممارسات البيداغوجية، لاسيما التربية على القيم⁵ وأنماط التواصل، والسعي لفهم أفضل لتأثيرات التكنولوجيات الرقمية على القيم المرتبطة بالعمل والهوية واحترام الآخر والتسامح والرابط الاجتماعي والحرية والمساواة والعدالة. وبذلك تفرز الثورة الرقمية تصورات وممارسات جديدة للثقافة بحكم أنها تؤسس لعلاقات مختلفة نسبيا ومتجددة بين الأدوات التكنولوجية وبين الإنسان.

لقد عمل المجلس والخبراء الذين تم الإنصات إليهم، على الوقوف عند تمثل هذه التكنولوجيات وتأثيرها على الروابط الاجتماعية والقيم. لا سيما بالنسبة للناشئة والشباب الذين فتحوا أعينهم على الأدوات الرقمية، واستدمجوها في كل مستويات وجودهم الإدراكي، والشعوري، والاجتماعي، والثقافي (الترفيهي والتعليمي)، أي أن استعمال التكنولوجيات غدا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالبناء الاجتماعي وما يقوم عليه من قيم وهوية ومقومات ثقافية.

فعلى سبيل المثال، لا يكفي القول بأن التكنولوجيات ساهمت في توفير شروط زيادة الإنتاجية، لأنها في نفس الوقت، لم تنتج وفرة فرص الشغل المتوقعة، ولا التقاسم العادل للثروات، بل ترتب عنها، على العكس من ذلك، الاستغناء على عدد لا يستهان به من العاملين. غير أن أنواعا أخرى من الوظائف يتم خلقها، لاسيما في قطاع الخدمات.

كما يتعين مواكبة طرق استقبال وفهم وتصريف مضامين ودلالات الأفكار والقيم التي تموج في الشبكة العنكبوتية، وتأثيرها على المواقف، والسلوكات والعلاقات الاجتماعية (كما يحصل ذلك في منتديات المناقشة والمدونات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي...). ويعتبر عالما الاجتماع «فرانسيس جورينغبييري» و«سيرج برولكس»، أن التكنولوجيات الرقمية أنتجت «أنماطا

5 - بخصوص هذا الموضوع، أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تقريرا حول «التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي»، يناير 2017

غير مسبوقه من الأنشطة»، يلخصانها، حسب «ريمي ريفيل»، في ثلاثة أنماط رئيسية: منطلق الإدماج، المنطق الاستراتيجي، ومنطق التدويت:

ويتجلى «منطق الإدماج» في ضرورة أن يكون المرء مرتبطا بالشبكة الأفضل وفي المناسبة الأليق ليثبت وجوده اقتصاديا واجتماعيا ويختار الفرص واللقاءات التي تفيده. ذلك أن الاستعمال المستمر للهاتف المحمول يعكس تماما انشغال الإنسان بكونه مرتبطا دوما بالآخرين، والشعور بحياسة «هوية» بمجرد أنه «موصول» بشبكة علاقات.

وبخصوص «المنطق الاستراتيجي» فهو ينبني على الربح والنجاعة والمردودية. يتعلق الأمر في هذا المنطق بتدبير الاستعمال، وأن يعبر فيه الإنسان عن كفاءة واقتدار. فارتداد المواقع الاجتماعية يساعد على ربط علائق من أجل المسار المهني للمرء (مثال لينكدين (LinkedIn) أو ترتيب علاقات إنسانية أو البحث عن نوع من الاعتراف (كما هو شأن الممارسات الجديدة للموسيقى في يوتوب...)).

أما «منطق التدويت» فإنه يحيل على مفهوم الذات باعتبار الإنسان هو باني وجوده الخاص. فالفرد الحديث، في تصور بعض علماء الاجتماع، لا يمكن اختزاله في وضعه الاجتماعي فقط، لأنه يثبت وجوده أيضا من خلال بحثه عن معنى وجوده، والرجوع إلى عالمه الداخلي وما يشكل أصالته الفردية. من هنا تشكل ممارسة المدونة الإلكترونية نموذجا جليا لهذه الحالة، بحيث يكشف المرء عن جوانب من شخصيته، منها حبه للفن أو للمناقشة أو التعليق على أحداث جارية الخ.

تجد هذه الأنماط الثلاثة من المنطق في الشبكة العنكبوتية والمواقع الاجتماعية فرصة للانتشار من خلال ملاءمات متلاحقة (بالتخطي، والانتقاء والمحافظة أو حماية النفس، الخ)»⁶.

III. في مسألة القيم والتكنولوجيا

يشاطر أعضاء المجلس الرأي الذي مفاده أن هذه التكنولوجيات الرقمية تحدث تغيرات كبرى في أنماط الحياة الخاصة للناس، وفي طرق ترفيههم وتعلمهم وثقافتهم، فضلا عما توفره من فرص التواصل مع الآخرين.

هكذا، أضحت التكنولوجيات الرقمية:

- ثقافة تعبيرية وعلائقية جديدة؛ إذ يسمح الأنترنت بأنواع من الحضور والربط (présence connectée) بفضل المواقع الاجتماعية، وإقامة علاقات وتوسيع دائرة «الأصدقاء»⁷؛
- تخلق فرصا للتبادل والتفاعل مع لائحة من الأشخاص المختارين، حول موضوعات تدخل ضمن الأحداث اليومية والأنشطة العادية بالنسبة للأغلبية الساحقة من مستعملي المواقع الاجتماعية؛
- وأخيرا، توفر لمستعملي الشبكة إمكانات إيجاد أنفسهم داخلها بفضل اختيارهم للاستعمالات التي تناسبهم، كما أنهم ينتجون المضامين بأنفسهم ويعبرون عن آرائهم بالطرق التي يرونها مناسبة.

لكن، من جهة أخرى، كثيرا ما يقع الناس في الخلط بين الهوية والأخلاق والقيم. فعلم الأخلاق يهتم بدراسة السلوك البشري اعتبارا للأسس الأخلاقية التي تحدد جملة معايير سلوكية يضعها الإنسان والجماعة، ويتعامل معها بوصفها واجبات والتزامات تسهم في ضبط وتدبير الحياة الاجتماعية والعلاقات.

لقد تم تناول القيم غير ما مرة في المقدمة والسياسات الدستورية وفي الفقرات السابقة. ويمكن السعي نحو الوقوف عند أنواعها، وهو الأمر الذي تمّ التداول في شأنه. وفي هذا السياق أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في إطار «رؤية 2030» لمنظومة التربية، وثيقة ذات طبيعة استراتيجية حول «التربية على القيم»؛ حيث نجد فيها نوعا من التصنيف للقيم: القيم المتعلقة بالانتماء الديني والوطني؛ القيم المتعلقة بالمواطنة، سواء المرتبطة بالوطن أو ذات البعد الكوني (أساس دولة الحق والقانون)؛ والقيم المتعلقة بحماية البيئة وبالتمية المستدامة، إلخ.

وهناك العديد من المعايير التي تسمح بتحديد أدق لهذه القيم، المعرضة لصدمة الثورة التكنولوجية، منها ما يدخل ضمن:

- ما هو مقبول وما هو منبوذ؛
- ما هو مُستحسن وما هو مُستهجن؛
- ما هو مطلوب وما يتعين استبعاده.

وبسبب ذلك تخضع القيم للتغيير؛ إذ لا يمكن التعامل معها بإطلاقية لأن النظر إلى القيم والعمل بها يتفاوت حسب الثقافات والمجتمعات، رغم أن ثمة قيما كونية تبنتها الغالبية العظمى للدول، بما فيها المغرب. ألا وهي قيم المساواة والحرية والعدل والتضامن، وهي القيم التي تركز عليها الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويقر الدستور المغربي، كما أشرنا أعلاه، هذه القيم في العديد من فصوله. إن القيم، كيفما كانت، قد تتأثر بتغيرات شتى، لكنها تظل تلك المثل التي نرنو إليها.

هكذا، فالتحولات التي حصلت على البنية الاجتماعية للعائلة المغربية، طيلة العقود الخمسة الأخيرة، والتغيرات التي طرأت على مواقع ومواقف أفرادها، لم تهدد قوة الرابط العائلي للأسر المغربية، على سبيل المثال. وانطلاقا من أسئلة كبرى تتعلق بآراء المغاربة حول أبعاد الرابط الاجتماعي، العائلية، والصدقة، والجوار، والمجال المهني، والسوسيو-سياسي، والمدني، فإن الدراسة التي أنجزها «المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية» أكدت نتائجها على أن الرابط العائلي يظل أساس البناء الاجتماعي المغربي. كما خلصت الدراسة إلى أن روابط الصداقة والجوار والعمل ضعيفة نسبيا، وبأن الرابط السياسي والمدني هو أكثر الروابط ضعفا في المغرب، لا سيما بالنظر لضعف الثقة في المؤسسات⁸.

ويمكن القول إن «القيم هي اختيارات جماعية تحيل على طرق الوجود والفعل التي يعتبرها الأفراد والجماعات طرقا مثالية»، كما جاء في «البحث الوطني حول القيم». فضلا عن أن التفضيل، كما هو معلوم، يبقى فكرة معيارية.

فالتعلق بالقيم يعرف اختلافا في الدرجة، وأن بعض القيم تستدعي انخراطا قويا؛ إذ لا يمكن وضع نجاعة التدبير الإداري كقيمة في نفس مستوى قيمة العائلة أو الوطن. لذلك فإن الشحنة الانفعالية هي ما يفسر، بشكل كبير، مقاومة القيم للتغيرات؛

إن للقيم، كما يرى «حسن رشيق»، «وظائف عملية لأنها لا تحيل على ما نتطلع إليه، وإنما هي توجّه، وتلهم، وتُحفّز على الاختيارات وعلى إصدار الأحكام، وعلى إبداء الآراء، وتشجع على الممارسات الفردية والجماعية (فمثلا اختيار الانخراط في جمعية لمكافحة الفقر، أو حظ التكلّف بالأباء في مرحلة شيخوختهم تكون أقوى بالنسبة لشخص يكون عنده التضامن قيمة فعلية»⁹.

8 - المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، بحث وطني حول الرابط الاجتماعي، سنة 2012: IRES, Rapport de l'enquête nationale sur le lien social, Rabat, 2012

9 - التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم، من تسويق حسن رشيق، تم إنجازه في إطار تقرير الخمسينية الذي يحمل عنوان «50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق سنة 2025»: Hassan Rachik (Rapporteur), Rapport de synthèse de l'enquête nationale sur les valeurs, Publication du Cinquantenaire de l'Indépendance du Royaume du Maroc, P. 9

ولذلك يستدعي مفهوم القيمة مفهوم الاختيار والمقارنة بين الأفكار، والأفعال، والوسائل، والأهداف... كما أن مجالات ملاحظة ودراسة القيم متنوعة، «لأنها تبرز في التداول الشفوي (حكايات، أمثال...)، أو المكتوب، أو في نصوص قانونية، وخطابات سياسية، أو في اعتقادات دينية؛ كما تظهر في المقررات المدرسية، أو في الصور الإشهارية... إلخ. وكل واحد من هذه المجالات يتطلب تقنيات بحث مختلفة».¹⁰

وهكذا تعبّر القيم عن ذاتها من خلال أفعال وسلوكات لفظية، أو غير لفظية، وتكون قابلة للملاحظة من خلال التعبير عن آراء، أو أحكام قيمة أو المصادقة على مبدأ.

بالنسبة لموضوع «التكنولوجيات والقيم»، قامت اللجنة الدائمة لمجتمع المعرفة والإعلام من خلال نقاشاتها وأعمالها وجلسات الإنصات المنظمة، على الوقوف عند أبرز الاتجاهات التي يشهدها هذا المجال الذي يتغير بسرعة فائقة بدون أن يعرف المرء طبيعة المستقبل الذي سيحصل. وفي كل الأحوال فإن التكنولوجيات الرقمية، كما يبدو، ليست سوى انعكاسا للطرق التي يعتمدها الناس، ولا يمكن تحليلها خارج الفاعلين الذين يستعملونها.

١٧. رهانات الوعي بالرقمي والتربية على مقتضياته

يتفق الجميع، من خلال جلسات الاستماع التي تمّ تنظيمها، أن العالم يعيش ثورة تكنولوجية غير مسبوقة، خصوصا وأن لا أحد يمكن توقّع مفعولاتها على المستقبل. لذلك كان لابد من التساؤل عن نوعية علاقة التكنولوجيات والمجتمع، وهل القيم هي التي تحدد التكنولوجيات؟ أم أن هذه التكنولوجيات هي التي تؤثر على القيم، وما دور القيم في تطورهما المشترك؟ وما هي الرافعات التي يمكن التفكير في اقتراحها؟

وتبيّن أن التكنولوجيات لكي تكون بناءً عليها أن تكون: إدماجية، أي أن تكون قادرة على حل العديد من المشاكل (الأطفال الذين يجدون صعوبة في القراءة، ذلك أن التكنولوجيات تتيح إمكانيات لتجاوز صعوبات لا حصر لها)؛ ومسؤولة، على أن لا تستهلك الطاقة بشكل مبالغ فيه، على سبيل المثال، ثم أن تنقل البلدان من موقع المستهلك إلى موقع المنتج والمبادر في مجالاتها كافة.

ومعلوم أن هذا النمط من الأسئلة ليس بسيطا لكونها تدعو الجميع إلى الاهتمام بالتطور التقني للمجتمعات، في علاقتها بتطور الأجساد والتفاعل الذي يحصل ما بين النظام التقني والعلاقات الاجتماعية ومختلف أنماط السلوك، واعتبار أن تاريخ الإنسانية هو تاريخ تطور مشترك (تقني وبشري). ولأن التقنيات تشكل أساس المجتمعات، وهذه الأخيرة تتغير بدورها بتغير التقنيات، فإن القيم تلعب دورا في توجيه التكنولوجيات (الحكم على اكتشاف ما بأنه سيء أو جيد مثلا). فضلا عن أن هناك تطورات تضيّع، مع الزمن، بعض الخبرات والمعارف.

إن التكنولوجيات تعمل على زعزعة توازنات القوة: مثل الحروب، والإمبراطوريات، والاستعمارات، والتأثيرات المختلفة من خلال الاستعمال الدائم لها. كما أن هناك تغيرات مجتمعية تؤكد على أن كل تطور تقني ينتج ثقافة مضادة، وهو ما يترتب عليه الحاجة إلى إنتاج آليات للضبط، وإعادة الابتكار، والتعبئة، والتجاوز. الأمر الذي يتطلب إنشاء إدارات تقنية جديدة، ومؤسسات لها طابع أخلاقي، وابتكار قواعد تراعي الحقوق الاجتماعية الجديدة وأشكال التضامن.

لكن ما هو أثر التكنولوجيات الحديثة في إنتاج القيم؟ هل يمكن ضبط التكنولوجيات لجعلها تساعد في بناء القيم دون الإخلال بالحرية؟ ثم أليس من المطلوب التفريق بين ما هو كوني (التكنولوجيات وإنتاج الثروات، ولوج المعرفة، تملك الحقوق الأساسية للإنسان)، وما هو متعلق بالخصوصيات الوطنية، الحضارية والثقافية؟ وكيف يمكن توظيف التكنولوجيات في عمليات إنتاج الرابطة الاجتماعي؟ وأي نموذج مجتمعي نريد بناءه؟ وكيف تصبح التكنولوجيات وسيلة في خدمة هذا النموذج لا أن تكون مرتبهة لمعادلة صعبة إما بالعودة إلى النماذج الماضية، أو الارتقاء، كلية، في قيم العالم؟

لإضاعة هذه الأسئلة لاحظ بعض المشاركين في جلسات الاستماع أن التكنولوجيات أنتجت بوناً كبيراً بين الشباب والآباء، وأن المعطيات السوسيوولوجية الجديدة تبين بأن هناك خلطاً بين الشاب والمراهق، علماً بأن المراهقة أصبحت ظاهرة عمرية تمتد في الزمان، وهو ما يولد تبعية للإطار العائلي. كما أن الشباب يتمتعون بفرص ومعلومات ومعطيات كثيرة لكنهم يعانون من قلة نضج على المستوى الشخصي. ولذلك فالمعرفة والمعلومات لا تعني، بالضرورة، الاستقلال الذاتي.

فالحديث عن جيل الأترنت وعن الثقافة الرقمية المعاصرة يعني أن الآباء يمكنهم ان يتعلموا من أبنائهم؛ إذ من الأفضل الدخول في علاقة مباشرة مع الأبناء بدل خلق مسافات معهم، لأن شكاوى كثيرة تثير مسألة عزلة الأطفال والمراهقين بسبب ارتباطهم بالحاسوب والهاتف النقال، بدعوى أنهم ينكمشون على ذواتهم ويأكلون في غرفهم، مما يؤثر على تطورهم الجسماني، ولكن حين يحصل التواصل معهم يلاحظ بأن الأطفال لا يشكون من العزلة، لأن الأترنت يسمح لهم بالتواصل وبترتيب صداقات. وحين يوضع الشاب في حالات بوح حرّة يبدأ في الحديث عن بعض مشاكله النفسية، ويشعر في الاعتراف بحالة الخجل التي يعاني منها، وصعوبات اللقاء المباشر مع الفتيات (بالنسبة للذكور خصوصاً). وهذا ما يطرح سؤال العلاقة بين الواقعي والافتراضي.

فالواقع لا يوجد في الخارج وإنما في الشبكة العنكبوتية، وهو ما يؤثر بالضرورة على اشتغال وتأثير الصورة على الدماغ والوجدان، خصوصاً وأن الشباب يقومون بعمليات متعددة في نفس الوقت. وبينت الدراسات الدماغية أن القيام بعمليات متعددة يعني أن الدماغ يتكيف مع التعدد الذي تسمح به الشبكة العنكبوتية. لذلك لا يجب التفريق بين الواقعي والافتراضي، وهو ما يبينه التحليل النفسي حين يستحضر المستويات التالية:

- المتخيل، وهو آلية حاضرة باستمرار؛
 - اللغة والرمز، ذلك أن العقل يشتغل بالفكر، لكن الكتابة لها آليات، والكلام له آليات مختلفة، من هنا أهمية الكلام في التحليل؛
 - ثم الواقع، وما هو ملموس.
- ولعل لعبة التوازن ما بين هذه المستويات: المتخيل واللغة والواقع هي ما يؤسس للسلوك «العادي».

ومن الخلاصات المستنتجة أن التكنولوجيات الرقمية خلقت:

- طرقاً جديدة للتفكير يتعين مراعاتها؛
- تفاوتاً كبيراً بين الأجيال؛
- تغييراً في التعلم والقراءة؛

- تزايد نسبة انخراط المغاربة في الأنترنت مما يسمح بإنتاج مضامين ببناء، إذا ما استعملت بشكل إيجابي؛
- ضرورة ابتكار حلول جديدة في كل مرة.

أما بخصوص مسألة الإدمان فقد اعتبر أحد أطباء التحليل النفسي أنها كثيرا ما تطرح بمعنى التبعية لمادة ما، في حين أن إدمان الأنترنت المبالغ فيه يؤدي إلى التبعية التي يترتب عليها اضطرابات في السلوك. ولذلك فإن التكنولوجيات مهمة مادامت لا تنتج إدمانًا تاما لها، لكن على الجميع الانتباه إلى أن الأطفال يميلون إلى التعلق بالأدوات التكنولوجية وتملكها بسرعة مذهلة. الأمر الذي يجعل الجميع أمام تحدي كبير لتدبير هذه العلاقة مع الاستئناس الدائم بالتكنولوجيات. غير أن المشكلة الكبيرة تتمثل في الإدمان حين يصبح مخدرا، أو حين يكون ذلك على حساب قيمة العمل، لأن مجتمعا لا يعطي للعمل أهمية مهدد بالاضمحلال.

من جهة أخرى فإن الشبكات الاجتماعية تعني الحرية بالنسبة للشباب، ذلك أن العلاقات الشخصية التناقضية تتجاوز كل الحدود، كما يلتقي الشباب في الهجانة اللغوية من خلال خلق وإبداع لغات جديدة، فنية وموسيقية، وتركيب، أيضا، بين الرموز، الصور والأصوات، والابتكار.

وللتأكيد على المظاهر الإيجابية للتكنولوجيا يُستحضر مثال «الاقتصاد التعاوني» الذي يوفر للجميع إمكانيات تطوير الابتكارية الجماعية، موجّهين باعتبار «إيتيكية»، ذلك أن الإنترنت هو أساسا وسيلة لإنتاج القيمة، أي أن الناس يمكنهم أن يشتغلوا بطرق جماعية ومنظمة. وهو أمر يعيد النظر في مفهوم «الملكية الفكرية». فمثال «ويكيبيديا» wikiped، وهو مشروع سيارة سباق ساهمت فيه مجموعة شباب متطوعين متكونة من 150 فردا من 18 بلدا، دليل على الثقافة التعاونية التي يتيحها الأنترنت. فضلا عن ابتداء طرق جديدة للإنتاج الجماعي وتقاسم الموارد.

ومهما يكن من أمر فإن الرهان اليوم يتمثل في المضمون، وكيفية حضور المغرب من خلاله. سيما وأن هناك فقرا على هذا الصعيد، و«هجرة» يومية للمغاربة بسبب غياب الثقة وغياب المحتويات الجديدة. وهو ما يعرض المغاربة إلى مؤثرات كبرى على الناشئة وعلى الأجيال. ولذلك فالموضوع يرقى إلى مسألة اعتباره مسألة وجود، نظرا للتهديد الدائم وللفضوى العارمة التي تعرفها الشبكة العنكبوتية، وما يترتب عنها من انزلاقات وانحرافات قد تتجم عنها سلوكات متطرفة وعنيفة.

لا مناص، إذن، من اختيار الحضور في العالم من خلال الانكباب على الفرص الكبرى التي تتيحها التكنولوجيات، لأن هناك من يتفرض على ما يبتكر في العالم، وهناك من يبادر وابتكر ويفوز العالم. في حين أن المغربي، عموما، يكتفي بصفة زائر أو مراقب لما يروج في الشبكة.

إن هناك اقتصادا للمعرفة ومنطقا جديدا للعالم لا مجال للتردد في الانخراط في معمعة الابتكار فيه وتشجيع المبادرة، فضلا عن أننا مطالبون بالاستشراف والتحضير لتعبئة كل الطاقات الممكنة. والحال أن التيار الطاغي في المغرب يدفع المغاربة إلى:

- الهجرة إلى مواقع عالمية؛
 - الاكتفاء بموقع المتفرج على مجريات الأمور؛
 - التشويش على الدور الابتكاري الممكن للمغرب.
- ولهذا لابد من سياسة عمومية لدعم إنتاج مضامين من خلال:
- تشجيع الولوج إلى التكنولوجيات؛
 - ديمقرتها؛
 - إبداع مضامين إيجابية ومفيدة؛
 - تثمين الكفاءات والمبادرات.

و إذا كان المغرب يتميز بكونه رائدا على صعيد إفريقيا في التكنولوجيات، فإنه يتعين عليه استثمار الإمكانيات التي يتيحها موقعه على هذا الصعيد.

ولذلك فإن موضوع العلاقة بين التكنولوجيات والقيم موضوع جدّي ويستحق تفكيرا متوصلا لفهم أشكال التفاعل التي تتشكل بينهما. من هنا الحاجة إلى إدماج مقتضيات «التربية على الرقمي»، بحكم أن هناك تغييرا كبيرا في طرق التفكير وفي ردود الأفعال، سيما وأن هناك دراسات على الدماغ تؤكد هذا التحول؛ بحيث يتعين على النظام التربوي أن يتكيف ويتغير لمواكبة هذا التغيير. وذلك بهدف تحضير الانسان القادر على إدارة هذا التطور، من زاوية:

- أن التكنولوجيات تساعد على التحكم في مصير الإنسان؛
- وأن تساعد على تطوير الإمكانيات العقلية والانفعالية.

خصوصا وأن هذا التطور يحصل بفضل تلاقح 4 تكنولوجيات: النانوتكنولوجيا (صناعة الذرات الصغيرة جدا)، البيوتكنولوجيات، المعلومات، العلوم الذهنية. وكل هذه التكنولوجيات لها تداعيات تكنولوجية، ومالية، وصناعية، وسياسية، كما أن لها تأثيرات سياسية أكيدة على صعيد العلاقات البشرية وعلى طرق تدبيرها.

وفي غياب دراسات معمقة بالمغرب حول التفاعل بين القيم وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تبين أنه من الأجدر القيام ببحث ميداني نوعي بهدف تسليط الضوء على مدى انتشار المجال الرقمي وطبيعته والمكانة التي بات يحتلها في الحياة الشخصية والمهنية للمستجوبين، فضلا

عن الوقوف عند تمثلاتهم ومواقفهم إزاء قيم أساسية من قبيل الهوية والتسامح والصدق والعمل والعلاقة مع الآخر. ويترجم اختيار وصياغة الأسئلة الانشغالات والتوجهات المعبر عنها خلال النقاشات التي نظمتها اللجنة بخصوص العلاقات المركبة بين التكنولوجيات والقيم.

٧. ملخص تركيبي للبحث حول أثر "التكنولوجيات والقيم" على الشباب

1.5. تقديم

تشهد التكنولوجيات الرقمية انتشارا متناميا في المغرب، وتتطور حظيرة المنخرطين في الأنترنت وتتوسع بشكل كبير ومتسارع؛ حيث بلغ عدد المشتركين في الأنترنت المتثقل في نهاية شتبر 2017 حوالي 21,24 مليون مشترك. وبلغت حظيرة مشتركى الأنترنت في نهاية الفصل الثالث من 2017 22,56 مليون مشترك بنسبة نفاذ بلغت 64,74 في المئة من الساكنة. ومرد ذلك، حسب معطيات الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات، إلى نمو شبكات الهاتف المحمول؛ إذ بلغ عدد الهواتف المحمولة حوالي 45 مليون. وثبتت هذه المعطيات التوسع البين في استخدام شبكة الأنترنت والوسائل الإلكترونية.

وتؤكد معلومات الوكالة على أن الشباب هم الأكثر استخداما للشبكة العنكبوتية (في فئتي 15-19 سنة، و20-30 سنة). كما يعد الفيسبوك أكثر المواقع شعبية في المغرب، يليه محرك بحث غوغل، ثم اليوتوب، والموسوعة الحرة ويكيبيديا.

وتدرج نتائج هذا البحث الميداني ضمن الأهداف التالية:

- الوقوف عند أهمية التكنولوجيات الجديدة وتنوع انتشارها في الأوساط السوسيو-تربوية؛
- إبراز تأثير التكنولوجيات الجديدة على المكتسبات والتصورات الفكرية في مختلف الأوساط، خاصة الشباب، المولدة لسلوكات العنف والنزعة السلبية؛
- تقييم مساهمة التكنولوجيات الجديدة في ميادين العمل والتدبير والتواصل؛
- تحديد تأثيرات التكنولوجيات الجديدة على الاختيارات الثقافية وعلى المواقف إزاء بعض القيم الكبرى من قبيل العمل، التضامن، التسامح، المبادرة، الثقة، احترام القانون والمواطنة...؛
- تسليط الضوء على النماذج التي توفرها التكنولوجيات الجديدة في ما يتصل بالتعبير عن حرية الإبداع والأنماط الجديدة للتواصل والحوار في الميدان السوسيو-ثقافي.

وقد تم إجراء هذا البحث في بداية سنة 2017، في أوساط عينة مكونة من 200 شخص أخذت بشكل عشوائي، وشملت جهات الشرق، فاس - مكناس، الرباط - سلا - القنيطرة، الدار البيضاء - سطات والعيون الساقية - الحمراء. وقد وجهت استمارة البحث إلى طلبة يدرسون في سلكي التعليم الثانوي والعالي، وإلى أشخاص نشيطين يعملون في المؤسسات العمومية والخاصة، وأفراد يمارسون مهنا حرة.

وتتضمن الاستثمارة التي تم إعدادها لهذا الغرض، خمسة أجزاء؛ يهم أولها الخصائص السوسيوديمغرافية للأشخاص المشمولين بالبحث. ويهم الجزء الثاني أوجها من استعمال الأنترنت تتعلق بمدى الإبحار في شبكة الأنترنت والحسابات التي يتوفر عليها المستعمل، والتأثير على البيئة المحيطة. أما الجزء الثالث فيتعلق بسلوكيات المُستجوبين في فضاء الأنترنت؛ فيما يتناول الجزء الرابع التأثيرات المحتملة للأنترنت، في حين أن الجزء الخامس والأخير يسلط الضوء على انعكاسات التكنولوجيات الجديدة على بعض القيم الاجتماعية مثل السلطة والتسامح والصدق.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاستقصاء لا يدعي الشمولية أو التمثيلية، ما دامت الاستثمارة التي اعتمد عليها تكتسي طابعاً كيفياً؛ إلا أنها، مع ذلك، تعبر وتبرز توجهات ومواقف الفئات التي شاركت في العملية. ومن هذه الزاوية يتعين التعامل مع معطيات ونتائج هذا البحث¹¹.

2.5. معاينات

همّت الأسئلة أساسا استعمال الأنترنت، سلوك مستعملي الأنترنت، والآثار المحتملة للأنترنت، وآراء المُستجوبين حول بعض القيم الاجتماعية في سياق العولمة وتطور التكنولوجيات الجديدة. أبرزت دراسة الخصائص السوسيو ديمغرافية للأشخاص الذين شملهم البحث، أن العنصر النسوي ضمن العينة المشمولة بالبحث بلغ 51,5 في المائة؛ وأن الفئة العمرية (15-24 سنة) تمثل أزيد من 70 في المائة من مجموع المُستجوبين؛ وأن أزيد من 64 في المائة من المُستجوبين لهم مستوى تعليمي عالٍ؛ وأن 65 في المائة من المُستجوبين يجيدون اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

وعموما لقد تم استخلاص خمس ملاحظات أساسية من نتائج البحث: يهم أولها اختلاف أوجه استعمال الأنترنت والسلوك على الشبكة العنكبوتية باختلاف الجنس ونوع النشاط، فيما يهم ثانيها غياب وجود درجات قصوى من الإدمان على الأنترنت، لكن مع الإقرار بتزايد أهمية المكانة التي تحتلها التكنولوجيات الجديدة في الحياة المهنية والدراسية للمُستجوبين. أما الخلاصة الثالثة فتهم غلبة استعمال الهوية الحقيقية عند الإبحار في الأنترنت، في حين تتعلق الخلاصة الرابعة بالدفاع عن قيم الإسلام والقرب من الجاليات المسلمة. وتهم الخلاصة الخامسة تعبير المُستجوبين عن اعتزازهم بالهوية المغربية مع تشديدهم على ضرورة إعطاء الأولوية للمغاربة في سوق الشغل.

11 - يتعلّق الأمر، هنا، بملخص يكشف الاتجاهات البارزة للاستقصاء. أما البحث في كليته، تقديمًا وتحليلًا وتركيبًا، فهو متاح على الموقع الإلكتروني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

بالنسبة لاستعمال الأنترنت، تبرز نتائج البحث الملاحظات الرئيسية التالية:

- لم يبلغ بعد الإدمان على الأنترنت درجات قصوى، حيث صرّح 19,4 في المائة من المُستجوبين أن بمقدورهم الاستغناء نهائياً ودائماً عن استعمال الأنترنت.
- يشكل المُستجوبون الذين يتوفرون على حساب واحد أكبر فئة ضمن المشمولين بالبحث (31,6 في المائة). 50 في المائة من العاطلين يتوفرون على حسابين اثنين مقابل 41,7 في المائة من النشيطين المشتغلين؛
- أكثر من نصف المُستجوبين يقرون بأهمية استعمال الأنترنت في حياتهم المهنية ودراساتهم؛
- 33,2 في المائة من المُستجوبين صرحوا أنهم لا يجدون أن استعمال الأنترنت يعيق تركيزهم في العمل أو في الدراسة؛
- 12,1 في المائة من المُستجوبين فقط يعتبرون أن استعمال الأنترنت يؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً على تركيزهم في العمل؛
- أعرب 41,4 في المائة من المستجوبين عن قناعتهم التامة بتأثير الأنترنت في تقوية العلاقات بين أفراد العائلة؛
- 67,9 في المائة من المُستجوبين صرحوا بأنهم يستعملون دائماً وبدون أي تحفظ هويتهم الحقيقية على شبكة الأنترنت. وتبلغ هذه النسبة 66,7 في المائة لدى الإناث و69,2 في المائة لدى الذكور؛
- 6,2 في المائة من المُستجوبين فقط لا يستعملون أبداً هويتهم الحقيقية (7,8 في المائة لدى الإناث و4,4 في المائة لدى الذكور).

وبخصوص سلوك مستعملي الأنترنت، تم الوقوف على الجوانب التالية:

- 36,2 في المائة من المُستجوبين صرحوا أنهم يقضون أكثر من أربع ساعات يومياً في فضاء الأنترنت؛
- تشكل إعادة بث مضامين منشورة على الويب والكتابة في شبكات التواصل الاجتماعي أكثر الأنشطة التي يُقبل عليها المستجوبون، بنسبة 31,7 في المائة و29,7 في المائة على التوالي؛
- يعتبر 62 في المائة من المُستجوبين أنشطة البحث عن المعلومات من أجل الدراسة والعمل أو بدافع فضول معرفي أو ثقافي، أمورا مهمة جداً في استعمالهم للأنترنت؛
- نلاحظ استمرار الإحساس بالحذر في التعاطي مع الأنترنت، إذ صرح 28,7 في المائة فقط من المُستجوبين أنهم يبحرون في الأنترنت بكل حرية. وللإناث ثقة أكبر في هذا الجانب، حيث بلغت نسبة من صرحن منهن باستخدام الفضاء الافتراضي بكل حرية 33,3 في المائة مقابل 23,7 في المائة في صفوف الذكور؛

- 36,8 في المائة من المُستجوبين يعتبرون الحدود ذات الطابع الديني «مهمة» أو «مهمة جدا» في ما يتصل بحرية الإبحار على شبكة الأنترنت؛
 - إذا كان 37,8 في المائة من المُستجوبين يعتبرون أن الأنترنت لا يولد العنف أو لا يولده إلا بشكل ضعيف، فإن 29,5 في المائة يرون في المقابل أن الأنترنت يولد العنف بشكل كبير أو شبه كبير؛
 - ورد في أجوبة المُستجوبين، ثلاثة أنواع من المنصات الإلكترونية التي من شأنها، حسبهم، أن تولد العنف ألا وهي: المواقع والأفلام البورنوغرافية، شبكات التواصل الاجتماعي (اليوتوب، الفايسبوك، تويتر، واتسآب) ومواقع المجموعات الإرهابية التي تحرض على التمييز وعلى الكراهية؛
 - ضعف مصداقية المعلومات المقروءة في الأنترنت: التوجه العام يمثله أصحاب الموقف الذي يرى أن المعلومات المقروءة في الأنترنت تتمتع بمصداقية متوسطة (54,5 في المائة من مجموع المُستجوبين) وبالتالي فإن تعاملهم لا يخلو من حذر عند استغلال تلك المعلومات؛
 - 44,6 في المائة من المُستجوبين صرحوا أنهم يمارسون اللعب عبر شبكة الأنترنت؛
 - 54,3 في المائة من المُستجوبين صرحوا أنهم يخصصون أقل من ساعة في الأسبوع للعب عبر شبكة الأنترنت؛
 - 39,3 في المائة من المُستجوبين يعتبرون ألعاب الفيديو ذات «درجة متوسطة من العنف».
- وفي ما يتعلق بالآثار المحتملة للأنترنت، تم تسجيل الخلاصات الرئيسية التالية:
- الأخطار المحتملة للأنترنت التي تشكل مبعث انشغال بالنسبة للمستجوبين تهم أساسا الإدمان (48,3 في المائة من مجموع المُستجوبين)، التأثير السيء لبعض المواقع (48,3 في المائة)، سوء استعمال المعطيات الشخصية (42,4 في المائة)، تدمير العلاقات الأسرية (40,7 في المائة) وتدمير العلاقات الإنسانية (34,1 في المائة)؛
 - يشكل الولوج إلى المعرفة أحد الإسهامات الهامة للأنترنت، حيث أكد 58,9 في المائة من المُستجوبين بشكل تام أثرها الإيجابي في البحث عن المعلومات وتعزيز المعارف؛
 - تتسم نظرة المُستجوبين لمستقبل التكنولوجيات الجديدة بطابعها المتفائل في ما يتعلق بتأثير هذه التكنولوجيات على ظروف عيش الساكنة وفي مجال الولوج إلى فرص الشغل.
- بخصوص القيم الاجتماعية يمكن استنتاج أن:
- 30,4 في المائة من المُستجوبين يُعرفون الهوية الوطنية بكونها «الشعور بالانتماء إلى الأمة المغربية»؛
 - أعرب 59 في المائة من المُستجوبين عن اعتزازهم الكبير بالانتماء للأمة المغربية؛

- يتم التعبير عن الانتماء المغربي في شبكة الأنترنت من خلال استعمال اللهجة المغربية في التواصل مع الآخرين بالنسبة لـ 64,2 في المائة من المُستجوبين، ويأتي بعد ذلك التضامن مع باقي المغاربة عبر الأنترنت (50 في المائة) ثم الدفاع عن المغرب عبر شبكات التواصل الاجتماعي (46,9 في المائة) وإعطاء الأولوية لتتبع المعلومات المتعلقة بالمغرب (37,5 في المائة) ومتابعة المواقع المغربية (35,4 في المائة) وأخيرا الانتماء لشبكات تواصل اجتماعية مغربية (33,7 في المائة):
- 25,5 في المائة من المُستجوبين يربطون بين التسامح واحترام الآخر، فيما يعني التسامح بالنسبة لـ 10,3 في المائة منهم القدرة على الدخول في حوار مع الآخر؛
- يرى 64 في المائة من المُستجوبين أن التسامح في المغرب سلوك اجتماعي؛
- يربط 20,8 في المائة من المُستجوبين الصدق بالنزاهة؛
- صرح 14,9 في المائة من المُستجوبين أنهم مقتنعون تمام الاقتناع بأن التكنولوجيات الجديدة تضع السلطة في موضع التساؤل وإعادة النظر.

3.5. خلاصات البحث

اعتبارا لكون المعلومات نادرة حول استعمال الأنترنت من طرف الشباب وموافقهم منه، باستثناء ما تنتجه الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات بواسطة البحث الذي تنجزه سنويا حول الموضوع، فإن الدراسة الاستقصائية التي قمنا بها حركها هدف رئيسي تمثل في إبراز بعض الاتجاهات الكبرى، إن وجدت للفئات المستجوبة. كما أنه، ومنذ البداية، ارتأينا إنجاز بحث كفي لا يدعي أية قيمة تمثيلية، بالمعنى الإحصائي للكلمة، وإنما يقدم معطيات يمكن تعميمها في المستقبل. لقد تمّ توزيع مئات الاستثمارات، أنتقي منها 200 استمارة بناء على اختيار تلك التي توفرت فيها الشروط الجيدة للملء، واعتبارا لتوزيع ترابي لتواجد المستجوبين. وهكذا حصلنا على عينة بلغت فيها نسبة فئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15-24 سنة أكثر من 70% من الأجوبة، و64% من المستجوبين ذوي مستوى دراسي عالي، وأكثر من 65% يجيدون 3 لغات (العربية، الفرنسية والإنجليزية).

وقد أبرز البحث أربعة دروس كبرى يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. على مستوى استعمال الأنترنت غلبت الجوانب الإيجابية بنسبة ثلاثة أرباع المستجوبين الذين صرحوا بأنه جيد جدًا أو جيد في مجالات العمل والدراسة (62% يعتبرون البحث عن المعلومات مهم جدًا)، وأكثر قليلا من النصف يرون أن الأنترنت يساهم في تقوية الروابط العائلية. أما بخصوص الجوانب السلبية، فلا يبدو أن الإدمان يشكل انشغالا كبيرا؛ إذ 20% من المستجوبين على استعداد للاستغناء عن الأنترنت نهائيا. إلا أننا نسجل أن

أكثر من ثلث المستجوبين يقضون 4 ساعات أو أكثر في اليوم مع الأنترنت. أما درجة تأثيره على التركيز في العمل أو الدراسة فإن نصف المستجوبين يعتبرون ذلك منعدا، في مقابل 24,2% يرون، على العكس من ذلك، أن تأثيره حقيقي، بل ومهم.

2. على مستوى موقف المستجوبين من الأنترنت، فإنهم يعتبرونه آمنا، نسبيا، بحكم أن الثلثين منهم يستعملون هويتهم الحقيقية. إلا أنهم يقدرون بأن أهم الحدود التي يراعونها في استعمالهم للأنترنت هي من طبيعة دينية ثم تليها اعتبارات سياسية.

وبخصوص الإنتاج في الأنترنت فإنه يبدو ضعيفا نسبيا، بحيث إن ثلث المستجوبين يلجأ إلى إعادة نشر (وإعادة تغريد) المعلومات. وبصفة عامة فإن صدقية المعلومات في الأنترنت تعتبر متوسطة بالنسبة لأكثر من نصف الأشخاص المستجوبين.

وحسب النتائج، إذا كانت 37,8% من المستجوبين يعتبرون أن الأنترنت لا ينتج العنف إلا قليلا، أو لا ينتجه تماما، فإن 29,5% يرون العكس تماما. وأما المواقع التي تعتبر الأكثر عنفا فهي المواقع الإباحية، ومواقع التواصل الاجتماعي، ومواقع الجماعات الإرهابية التي تعرض على الكراهية.

3. يحمل المستجوبون نظرة إيجابية عن التكنولوجيات الجديدة وعن تأثيرها على شروط الحياة والعمل. ويبقى ولوج المعرفة المكسب الأكثر أهمية عندهم، في حين يعتبرون أن المخاطر المحتملة الظاهرة تتمثل في الإدمان، والتأثير السيء لبعض المواقع، والاستعمال السيء للمعطيات الشخصية، أو تخريب العلاقات العائلية والإنسانية؛

4. أما على مستوى القيم، فإن ثلاث أرباع المستجوبين يصرحون بأنهم يعتزون، أو يعتزون كثيرا بانتمائهم للأمة المغربية. ويعتبرون بأن الهوية المغربية في الأنترنت تتحدد، أساسا، في التبادل بالدارجة المغربية، والتضامن مع المغاربة الآخرين في الأنترنت، والدفاع عن المغرب في مواقع التواصل الاجتماعي. ومن جهة أخرى إذا كان التسامح قيمة مهمة فإن تأثيرها في الأنترنت ينظر إليه بطريقة متفاوتة؛ إذ 16,7% يرون بأن الأنترنت يشجع على التسامح، و11,1% يرون عكس ذلك تماما.

٧.١. توصيات

تطرح التكنولوجيات الرقمية أسئلة كبرى على المجتمعات وأصحاب القرار والنخب، كما يزداد تأثيرها القوي على سلوك الناشئة والشباب، وعلى القيم والعيش المشترك. يفترض هذا الوضع التساؤل عن وظائف الأسر والسياسات العمومية المكلفة بالتربية والتكوين والشباب والإعلام والتنشئة الروحية، من زاوية أدوارها في اكتساب قيم النزاهة والاستقامة والتسامح، وفي التحفيز على الابتكار والمبادرة وبناء القدرات، وفي التشجيع على اكتساب المعرفة التويرية النافعة، وفي تعميق قيم التضامن والمشاركة الإيجابية والحوار والعمل، وتقوية التماسك الاجتماعي.

ويهدف تقديم تصور ملائم لإشكالية التكنولوجيات والقيم لا مناص من استحضار المجهودات التشخيصية والاقتراحية البالغة الأهمية التي أنتجها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في الإحالات الذاتية التي أنجزها، مثل «الميثاق الاجتماعي الجديد»، ولاسيما ما يتعلق فيه بـ «الولوج إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي» و«المعارف، والتكوين والتنمية الثقافية»، و«الإدماج وأشكال التضامن»؛ أو الإحالات الذاتية التي تناولت موضوعات «إدماج الشباب عن طريق الثقافة»، و«المدرسة والتكنولوجيات الجديدة»، و«أماكن العيش والفعل الثقافي»، ومختلف التقارير التي لها علاقة بالنموذج الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي أنتجها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وفي ضوء هذه المحددات والمرجعيات، وبناء على معطيات الدراسة الميدانية التي تضمنها هذا التقرير، فإن المجلس يدعو:

أولاً: إلى إطلاق نقاش وطني واسع حول «التكنولوجيات والقيم»، تشارك فيه كل الفعاليات الوطنية المعنية بالموضوع، من أجل بلورة رؤية جماعية عن التحديات التي تطرحها هذه الإشكالية على المجتمع المغربي؛

ثانياً: إجراء بحث وطني أكثر شمولية حول إشكالية «التكنولوجيات والقيم»، وتأسيس مرصد وطني لتتبع تأثيرات التكنولوجيات على القيم؛ والتوعية، بما فيها القانونية، بالمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة: المعلومات الخاطئة، التطرف، الانحراف، الإدمان، المساس بالحياة الخاصة والمعطيات الشخصية، الجريمة الالكترونية، والأضرار الصحية والاجتماعية والبيئية، الخ.

ثالثا؛ ضرورة إرساء استراتيجية ثقافية وتربوية وطنية عصرية ملائمة للعرض الرقمي، وخلق دينامية تستعمل صيغا وأساليب جذابة ومحفزة للشباب، للانخراط المؤسسي الجماعي في طموح حقيقي على جميع المستويات، التشريعية والضرائية والتنظيمية والمادية. واعتبارا لذلك يوصى ب:

1. الإدماج الأمثل للتكنولوجيات الرقمية في النظام التربوي والتعليمي، بما يجعله قادرا على بث المبادئ المحفزة على العمل والتسامح والمبادرة والتعايش، آخذا بعين الاعتبار استعمال الأطفال والشباب وأساليب توظيفهم لها؛
2. الحرص على احترام قيم العمل والنزاهة والمساواة ونبذ التطرف والعنف، ومختلف القيم البانية، في إطار التزامات ومسؤوليات واضعي المقررات والمضامين المدرسية؛ ومراجعة محتويات ومناهج المقررات المدرسية بهدف استبعاد التوجهات المتعارضة داخل المواد المدرسة، وخلق الانسجام الضروري في منظومة القيم المزمع توصيلها واكتسابها من طرف المتعلمين والمتعلمات، مع العمل على تقوية تعليم العلوم الدقيقة والعلوم الإنسانية والآداب والفلسفة، قصد تعزيز الروح النقدية لدى المتعلمين؛
3. تعزيز المنظومة التربوية والتعليمية وتقويتها بمبادئ الانفتاح وحب المعرفة، ونشر قيم حقوق الإنسان، وتكوين الناشئة من أجل امتلاك مهارات المبادرة، والابتكار، والقابلية للتواصل والتفاعل مع الثقافات والحضارات؛
4. الاستثمار المناسب للتكنولوجيات الرقمية في تقوية برامج ومقررات التعليم الديني، بكل أصنافه، بمعارف تخوّل للأطفال والطلبة الإمكانيات الضرورية لفهم ما يجري من تحولات في المغرب وفي العالم، واكتساب الحس النقدي للتمييز والمقارنة والحكم، وجعل التربية على القيم رافعة لنفادي الانزلاقات والانحرافات التي تنتج عن الإبحار في الشبكة العنكبوتية أو التبييه عنها، والتشجيع على المضامين الإيجابية التي تحتويها؛
5. العمل على برمجة مضامين في التكنولوجيات الجديدة ضمن التكوين الأساس للفاعلين التربويين، أساتذة وإدارة تربوية، معرفيا وقيمية، لكي يكونوا قدوة في السلوك والعمل والتواصل بالنسبة للناشئة والطلبة؛
6. إعادة الاعتبار للثقافة العامة في البرامج والمناهج المدرسية وفي المدارس العليا التقنية لاكتساب المعارف المتجددة، وبناء شخصية الطالب على قيم الانفتاح والعمل والنزاهة والالتزام وقبول الآخر، وذلك بإطلاق البرامج الثقافية والفنية والرياضية داخل الفضاءات المدرسية ومؤسسات التعليم العالي؛
7. تقوية برامج وأنشطة المجتمع المدني في مجال الدفاع عن قيم المجتمع الديمقراطي والارتقاء بحقوق الإنسان؛

8. إرساء رافعات تنظيمية ومؤسسية ومادية بهدف الإدماج العقلاني للتكنولوجيات الرقمية في الحياة الثقافية، والتكيف مع مقتضيات هذه الثورة، بطرق تحصّن الهوية الوطنية وتبته على القيم المخلة بالسلوك المدني والمواطنة.
9. محاربة الاستعمالات السلبية للتكنولوجيات الرقمية في الغش والتحرش والعنف والتعصب، ومحاصرة التوظيف المخلل بالقيم، والحرص على توعية الناشئة بمخاطر مواقع شبكات التواصل الاجتماعي التي تحرّض أو تستقطب لجماعات التطرف العنيف، وتجنّب السلوكات المضرة بالصحة والبيئة أو الإدمان؛
10. تشجيع المبادرات الاستثمارية في الثقافة الرقمية، وتحفيز الشباب على إنشاء منصات ومواقع ابتكار في المجالات الرقمية، وإعادة النظر في سياسات برامج الدعم الموجودة، مثل «تطوير» و«انطلاق» و«صندوق الخدمة الشاملة»، وتبسيط مساطر الاستفادة من مواردها، وتقييم النتائج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه البرامج؛
11. إطلاق مواقع الإنترنت الموضوعاتية ذات المضامين الهادفة، أو إغناء وتطوير الموجود منها لتقديم مضامين نصية وسمعية بصرية للشباب قصد تعزيز المعارف المدرسية والجامعية، وتقوية مهارات الحس النقدي وقيم الابتكار والتواصل والقدرة على حل المشكلات؛
12. إنتاج مواد سمعية بصرية وفنية تحتوي مضامين ورسائل بديلة تحث على التسامح والتعايش واحترام الآخر، وتحسيس المستعملين بأهمية الانتقال من المقاربات الصراعية إلى المقاربات التعاونية المبنية على التفاهم لحل المشكلات؛
13. الحرص على إعلاء قيم الانتماء الوطني واللغات الوطنية والذاكرة الثقافية المشتركة للمغاربة، والوفاء للإبداع المغربي بواسطة الاستثمار الأمثل للتكنولوجيات الرقمية لتوثيق ذخائرها وأعلامها ورموزها وفنونها (من مسرح وسينما وشعر وأمثال)، وتوفير ما يلزم من شروط التثمين والتراكم والتواصل للاستفادة منها في الممارسات الثقافية الجديدة للشباب؛
14. إنشاء «ويكيبيديا» مغربية، وشبكة مضامين في مواقع التواصل الاجتماعي باللغات الوطنية تسهل الولوج إلى خدماتها، من أجل نشر وتعميم محتوياتها على أكبر عدد ممكن من الشباب؛
15. تشجيع المبادرات التي تشتغل في مجالات التدريب الإعلامي الرقمي لمحاربة السلوكات اللامدنية أو الحاطة بالقيم والتطرف العنيف، وتطوير مساحات المناقشة حول هذا النوع من الموضوعات؛
16. إرساء إطار للتسيق بين مختلف متدخلي السلطات العمومية، جهويا ووطنيا، للتوظيف الرقمي للتراث في أكثر تعبيراته إشراقا وإبداعا وسماحة، وتحويلها، بفضل طاقات وقدرات الشباب والمبدعين، إلى رأسمال قابل للاستثمار ثقافيا؛

17. دعم وتشجيع الجامعات ومراكز البحث الوطنية من أجل الاهتمام بإنجاز أبحاث ودراسات تساعد على تمكين المغرب من تطوير قدرات وتكنولوجيا رقمية وطنية تستجيب لحاجياته الحيوية في كافة المجالات وتضمن له موقعا متقدما بين الدول كفاعل تكنولوجي واقتصادي.

ملاحق

الملحق الأول: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام

فئة الخبراء
أحمد عبادي
أمين منير العلوي
نبيل عيوش
مصطفى بنحمزة
الطاهر بنجلون
آرمان هاتشويل
احجبوها الزبير
ألبيير ساسون
محمد واكريم
فئة النقابات
أحمد بهنيس
لطيفة بنواكريم
لحسن حنصالي
عبد العزيز إيوي
علي بوزعشان
مصطفى اخلافة

فئة الهيئات والجمعيات المهنية

عبد الله الدغيج

عبد الله متقي

سعد الصفريوي

فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعي

ليلى بريش

محمد بن شعبون

محمد بنقدور

فئة الشخصيات المعينة بالصفة

عثمان بنجلون

عبد العزيز عدنان